

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلية التربية
المجلة التربوية

نظام التعليم المصري (الواقع والمأمول)
في ضوء الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي

٢٠١٤ - ٢٠٢٠ م

إعداد

أ.د / خالد عبد اللطيف محمد عمران

أستاذ المناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية

وعميد كلية التربية - جامعة سوهاج

١٤٤٠ هـ - ٢٠١٨ م

المجلة التربوية. العدد السادس والخمسون. ديسمبر ٢٠١٨ م

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

مستخلص:

تهدف ورقة العمل الحالية إلى عرض وتقييم نظام التعليم الحالي في مصر، مع توضيح الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع المتردي للتعليم في مصر، ومحاولة التغلب على المشكلات التي تواجه التعليم للوصول إلى المركز المأمول الذي تستحقه مصر في التعليم بين دول العالم، ثم التركيز على استراتيجية التعليم الجديدة في مصر ٢٠١٤ - ٢٠٣٠ م مع توضيح ما لها وما عليها. وتوصلت الورقة إلى أن الوضع الحالي للتعليم في مصر متردي وخطير جداً، وأن النظام التعليمي القائم في حالة انهيار تام - حيث أن مصر احتلت مراكز متأخرة جداً بين دول العالم في مجال التعليم - والأمر لا يتطلب اصلاحات جزئية بل يحتاج إلى تغيير جذري في منظومة التعليم في مصر، ويجب أن تتضافر فيه كل مؤسسات الدولة بكل قطاعاتها العامة والخاصة من أجل التصدي لهذه المشكلات والخروج من هذا المأزق، ولا بد من بناء نظام جديد، لأن مصر تستحق أن تتبوأ مكانة متقدمة في مؤشرات التنافسية العالمية في مجال جودة التعليم" ، كما توصلت الورقة إلى أن استراتيجية التعليم الجديدة المقترحة تطبيقها في العام الدراسي ٢٠١٨ / ٢٠١٩ م بها العديد من المزايا التي تعالج الكثير من سلبيات النظام القديم إذا أحسن تطبيقها.

الكلمات المفتاحية:

نظام التعليم المصري - الواقع والمأمول - استراتيجية التعليم الجديدة ٢٠١٤ -

٢٠٣٠ م.

مقدمة:

يُمثل التعليم اليوم أهمية كبرى علي المستوى العالمي لدي كل شعوب العالم المعاصر، سواء النامي منها أو المتقدم؛ لكونه استراتيجية قومية كبرى، يمكن من خلالها تحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات علي المستوى القومي والعالمي، ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

كما يواجه التعليم في العصر الحاضر تحديات تستدعي إعادة النظر في أهدافه وتنظيماته، الأمر الذي يتطلب أن تقوم الأنظمة التعليمية بدورها على أكمل وجه؛ لمواجهة هذه التحديات، وأن تعمل على تقديم تعليم يتسم بالديناميكية متضمناً المعارف والخبرات والمهارات للمتعلمين لتهيئتهم لعصر المعلوماتية وللحاق بركب التقدم. هذا وبالإضافة إلى طبيعة النظم التعليمية الديناميكية المتغيرة التي تجعل النظام التعليمي في حاجة إلى إصلاح، ويعد هذا الإصلاح من أهم القضايا التي تواجه الأمم على مختلف مستوياتها - متقدمة أو نامية - ويقع على المؤسسات التربوية العبء الأكبر في القيام بهذه المبادرات وفق الصيغ المقبولة اجتماعياً وثقافياً.

ويعد التعليم بأنواعه المختلفة بمثابة المحرك الرئيس لمجتمع المعرفة والعامل الأكثر حيوية في تشكيله وبنائه، الأمر الذي يدفع معظم دول العالم إلى إعادة النظر في بنيتها التعليمية على مستوياتها المختلفة، والمراجعة العميقة والدقيقة لبرامج إعداد خريجها (أمين النبوي، ٢٠٠٧، ٣١).

كما أن التعليم هو أساس الإنتاج؛ لأنه نشاط اقتصادي عقلاني سلوكي يتم بعيداً عن العشوائية، ويستهدف البناء المتوازن للإنسان عقلياً وسلوكياً ونفسياً واجتماعياً، كما أنه يحاكي عقل الإنسان وقلبه وجسده وروحه، وينمي ويطور المعلومات والمهارات والقدرات والاتجاهات والإدراك.

مثل هذه الأهمية تفرض ضرورة الاهتمام بالتعليم ومؤسساته لتجويد عملياته وتعظيم مخرجاته، وذلك لأن الخلل في التعليم يعنى الخلل في الإنتاج وتدهور الإنتاجية، فالعلاقة "طردية بين التعليم والإنتاج (فريد النجار، ١٩٩٩، ٤٣)، ومن ثم فإن الانفصال بين الإنتاج والتعليم يؤدي إلى ضياع الموارد.

وفي مصر وعلى مدى نصف قرن تقريباً أثيرت قضايا التعليم على جميع المستويات ومنها التعليم قبل الجامعي، وتبدو هذه المشكلة اليوم أكثر إلحاحاً بسبب تدهور إنتاجية الفرد وخسائر بعض المنظمات، والبطالة بأنواعها، والمديونية القومية، وضياع الانتماء وتعدد المعاملات، والتلوث وتدنى جودة الإنتاج، وتبديد الموارد، وتدهور العملية التعليمية وظهور بعض السلوكيات غير السوية.

حقيقة أن هناك محاولات جادة ومستمرة لإصلاح التعليم منذ ٢٠ عاماً ولكن تُعد هذه المحاولات تكتيكية ولم تكن أبداً استراتيجية (فريد النجار، ١٩٩٧، ٣٧٩)، إلا أن هذه المحاولات نجحت في نواحٍ على حساب نواحٍ أخرى، والنتيجة كانت أنصاف متعلمين وأنصاف حقائق، والاهتمام بالكم على حساب الكيف، والتركيز على العرض دون الطلب، ومن الشواهد الاجتماعية المعاصرة ما يلي (محمد عبد الرحيم، ٢٠٠٣، ٤):

- القصور التعليمي: والمتمثل في استثمار التعليم دون وجود العائد نظراً لأن المخرجات التعليمية والنواتج التربوية لا تلقى الطلب الفعال في أسواق العمل بالدرجة المطلوبة.
- معدلات البطالة المرتفعة: والمتمثلة في أن الإنتاج لا يوفر عدداً من الوظائف الكافية والمناسبة للمخرجات التعليمية أو العكس
- اتساع الفجوة بين الإنتاج والتعليم: والتي تظهر في الحاجة لبعض المهن والوظائف التي لا يوفرها التعليم الحالي أو العكس حيث لا يجد خريجو بعض التخصصات التعليمية الفرص المناسبة بعد التخرج.
- ارتفاع تكلفة التعليم في جميع مراحلها: والمتمثل في أن التعليم مجاني من الناحية الظاهرة والواقع أنه ذو مصروفات وتكاليف متزايدة.
- انخفاض العائد من الاستثمار التعليمي بسبب ارتفاع تكاليف التعليم مع انخفاض الأجر المتوقع، بمعنى أن التدفقات النقدية الخارجة لتغطية نفقات التعليم أكبر من القيمة المتوقعة الإجمالية للتدفقات النقدية الداخلة بعد التعليم.
- التعليم يركز على المعارف والمعلومات ولا يهتم بالسلوكيات والمهارات بسبب الأساليب والموارد والهياكل التنظيمية والمناهج والمنظمين.

- يعانى المديرون من انخفاض مستوى أداء المرؤسين والعمالة الجديدة، كما يعانى الخريجون والعمالة الجديدة من تسلط الرؤساء، والنتيجة فى الحالتين تدهور التعليم والإنتاج.
- عدم مشاركة المنتجين والفنيين والمهنيين فى تصميم البرامج التعليمية على جميع المستويات.
- أصبح العديد من خريجي الجامعات يعملون فى وظائف أخرى غير التخصصات التى أعدوا فيها.

ولما كان التعليم منظومة متكاملة من الفكر والمعرفة والسلوك تركز على العقل والروح وتبنى الإنسان المتوازن، لذا فإن الانفصال فى مرحلة أو جزء من وحدة التعليم وعدم التكامل فيه يحدث خللاً فى البناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

لذا، جاءت فكرة ورقة العمل الحالية، محاولة من الباحث لإلقاء الضوء على: الوضع الراهن للتعليم قبل الجامعي في مصر من حيث: السلم التعليمي المصري الحالي، والموقف الراهن لمراحل التعليم والسلبيات والتحديات الموجودة في النظام التعليمي المصري القائم، ثم التطرق إلى الحديث عن استراتيجية التعليم الجديدة في مصر مزاياها وسلبياتها، ومقترحات لتطبيقها بشكل علمي سليم ؛ كى تؤتي ثمارها وتنقذ النظام التعليمي في مصر من التدهور والانهيـار. وسوف يتم تناول ذلك كما يلي:

المحور الأول: الوضع الراهن للتعليم قبل الجامعي في مصر:

انتشر التعليم في مصر منذ عهد المصريين القدماء الذين ساهموا في اختراع الكتابة، وسجلوا اللغة المصرية القديمة بالكتابة الهيروغليفية، وفي عهدهم أنشئت «بر عنخ» أو بيت الحياة كأول مدرسة ومكتبة في تاريخ الإنسانية. وبدخول المسيحية مصر سنة ٦٠م تغيرت بعض ملامح التعليم مع تلك الحقبة، فألحقت المدارس بالكنائس بدلاً من المعابد وأنشئت المدرسة اللاهوتية بالإسكندرية (أحمد عبد الكريم، ٢٠١١، ٢٤٥).

أما بعد الفتح الإسلامي لمصر فقد ظهرت المدارس الملحقة بالمساجد وكان جامع عمرو بن العاص أول مركز تعقد فيه حلقات الدرس التطوعية في مصر خلال العصر الإسلامي بينما كان الجامع الأزهر أول المدارس الشبيهة بالمعاهد النظامية اليوم حيث كانت

تعدّد فيه الدروس بتكليف من الدولة، ويؤجر عليها العلماء والمدرسون. ثم توالى بعد ذلك إنشاء المدارس خلال عهدي الدولة الأيوبية والدولة المملوكية. مع تولي محمد علي باشا حكم مصر بدأ في تغيير نظام التعليم ليكون على نسق الأنظمة الحديثة، فأنشأ المدارس العسكرية والمدارس العليا والمدارس التجهيزية والمدارس الابتدائية. وفي عام ١٩٠٨ افتتحت أول جامعة مصرية حديثة وهي الجامعة المصرية (جامعة القاهرة الآن)، ثم توالى إنشاء الجامعات في جميع أنحاء مصر.

وبما أن الزيادة المضطربة في أعداد السكان في مصر قد ألفت بأعباء متزايدة على الطلب على التعليم؛ أدى ذلك إلى اتجاه الدولة للتوسع الكمي على حساب الإنفاق على عناصر الجودة التعليمية، وقد انعكس ذلك في ارتفاع كثافة الفصول، وتعدد الفترات الدراسية، وضعف التجهيزات المدرسية، والمناهج، والبرامج، وطرائق التدريس، والوسائل، وكفايات المعلمين، والمدراء، وأنظمة وأساليب وأدوات التقييم

من هنا نجد أن نظام التعليم في مصر في حاجة ماسة لأن يبنى كفايات، ويحشد طاقات بشرية، ليصبح تعليمًا داعمًا للتنمية، تعليمًا يعد للمستقبل؛ يستمد مناهجه وأهدافه من خبرات الماضي وروية مستقبلية ترتبط ببناء الإنسان، تجعل مخرجاته قابلة للتوظيف والتدريب، ومن ثم فهو يقلص من البطالة، ويساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، تعليمًا يقضي على الأمية بكل أشكالها. أما التعليم الفني فيحتاج إلى توفير بنية محدثة لتخصصات التعليم الفني والتدريب المهني، من خلال المناهج المطورة والأساليب التي تساهم في تقدمها في تناولها لجميع جوانبه المختلفة، وتتوافق مخرجاته مع متطلبات سوق العمل.

١ - الاطار التشريعي للتعليم في مصر:

اختص دستور (٢٠١٤)، التعليم بست مواد تبدأ من المادة رقم (١٩) حتى المادة رقم (٢٥)، بالإضافة إلى المواد ذات الصلة بالطفل، فقد جاء في المادة رقم (٨٠) أن لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي. كما جاء في المادة رقم (٨١) أن الدولة تلتزم بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقزام، صحياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وترفيهياً، رياضياً، وتعليمياً، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة

المحيطة، وممارستهم جميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالاً لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص . وقد نصت المادة رقم (٨٢) على أن تكفل الدولة رعاية الشباب والنشء، وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية، والنفسية، والبدنية، والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة.

تشير نصوص تلك المواد بوضوح إلى أن هناك اهتماماً من قبل الدولة بقضية التعليم بعد أن ثبت للكافة أنه المدخل الصحيح لأية تنمية، أو إصلاح اقتصادي، أو سياسي، أو اجتماعي، يجب أن يكون من خلال التركيز على تطوير وتحسين حالة التعليم المقدم للمواطن، وبما يجارى المستويات التعليمية المقدمة في الدول التي حققت تقدماً واضحاً ومشهوداً له في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

وقد نصت المادة رقم (١٩) من دستور (٢٠١٤) ، على أن التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية.

كما نص الدستور في هذه المادة على تمديد مرحلة التعليم الإلزامي إلى (١٢) عاماً، حيث نصت على: "إن التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن (٤%) من الناتج القومي الإجمالي له، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية". وهذه من أهم المكتسبات التي جاء بها دستور (٢٠١٤) الجديد . كما تضمنت المادة أن تشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها.

وقد اقتصت المادة رقم (٢٠) بشأن التعليم الفني وهو أمر يجب الاهتمام به لحاجة هذا النوع من التعليم للتطوير الجذري في كل أركانه، وقد نصت تلك المادة على "تلتزم الدولة بتشجيع

التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواعه كافة، وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل".

وقد جاءت المادة رقم (٢٢) لتؤكد أن المعلمين، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، الركيزة الأساسية للتعليم، تكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، وبما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه.

كما اهتمت مواد الدستور في مادته رقم (٢٤) باللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ الوطني بكل مراحلها كمواد أساسية في التعليم قبل الجامعي الحكومي والخاص. وجاءت المادة رقم (٢٥) لتؤكد التزام الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار، وتلتزم بوضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وذلك وفق خطة زمنية محددة.

وتشير المواد الخاصة بالتعليم في دستور (٢٠١٤) إلى الأهمية المتعاظمة التي أولاها هذا الدستور للتعليم، والتي تعد من المميزات الفريدة لهذا الدستور الذي انفرد بها عن الدساتير السابقة. يتضح هذا الاهتمام المتعاظم من خلال التأكيد على حل قضايا التعليم، وسبل تطويره، وتخصيص مواد لزيادة تمويله، وتوفير متطلبات هذا التطوير. ولم يغفل معالجة قضية محو الأمية بنفس القدر، وعلى ذات المستوى من الالتزام والوعى. لقد أدرك هذا الدستور بنصوصه أن التعليم قضية أمن قومي، وأنه حق كالماء والهواء، وأن التعليم هو قاطرة التقدم والخروج من دائرة التخلف والفقر إلى آفاق التقدم والرفاهية، وهي أمور تستلزم من القائمين على شؤون التعليم أن يبذلوا جهودهم لترجمة تلك المواد الجوهرية الحاكمة إلى سياسات وتشريعات، وخطط للتعليم تعزز الأمن القومي، وتحافظ بقوة على الانتماء للوطن، وتنمي الجوانب الوطنية الأخرى.

٢ - السلم التعليمي المصري:

ينقسم السلم التعليمي المصري إلى مرحلة تعليم أساسي وتشكل من حلقتي التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي ومرحلة تعليم ثانوي، يستغرق التعليم الأساسي (٩) أعوام وتنص المادة (٦٠) من قانون التعليم على أن التعليم الأساسي يهدف إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العلمية والمهنية التي تتفق وظروف بيناتهم المختلفة. بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم

الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى وأن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مناسب، وذلك من أجل إعداد الفرد لكي يكون مواطناً منتجاً في بيئته ومجتمعه.

وينقسم التعليم الأساسي إلى حلفتين، الابتدائية ومدتها ست سنوات وهي تقابل المستوى الأول (اسكد - ١) وفقاً للتصنيف الدولي لنظم التعليم، وهي تناظر المرحلة العمرية من ٦ إلى ١١ سنة، ويلتحق التلميذ بحلقة التعليم الابتدائي في سن ٦ إلى ٨ سنوات، حيث إن عمر ست سنوات يشكل العمر الرسمي للالتحاق بالتعليم.

أما الحلقة الثانية من التعليم الأساسي فهي الحلقة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات، وهي تناظر المرحلة العمرية من (١٢ - ١٤) سنة، وهي تقابل المستوى الثاني من التصنيف الدولي (اسكد - ٢) وتعمل الحلقة الإعدادية على تأهيل الطفل للالتحاق بالمرحلة الثانوية، والتي تمثل المستوى الثالث (اسكد - ٣) بفرعية الأول والثالث، إذ إن المسار الأول من هذا المستوى وهو يعرف بالثانوي العام ومدته ثلاث سنوات يعد الطالب للالتحاق بالتعليم الجامعي أو بالتعليم ما بعد الثانوي ودون الجامعي (معاهد إعداد الفنيين). أما المسار الثاني من التعليم الثانوي فهو يعرف بالثانوي الفني ومدته من ثلاث إلى خمس سنوات ويعد الطالب للالتحاق بسوق العمل، ويتحدد قبول الطلاب بأي من المسارين على أساس الأداء في اختبار نهاية الحلقة الإعدادية وعلى رغبة الطالب والأماكن المتاحة بكل من المسارين. ويناظر التعليم الثانوي المرحلة العمرية من (١٥ - ١٧) سنة. وقد أضاف دستور (٢٠١٤) المرحلة الثانوية إلى التعليم الإلزامي، ومن ثم أصبح التعليم الإلزامي يضم التعليم الأساسي والتعليم الثانوي بشقيه العام والفني.

أما الأطفال الذين تجاوزوا سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي (ثمان سنوات)، أو تسربوا منها، فيتم توجيههم للالتحاق بمدارس الفصل الواحد أو مدارس المجتمع وهي مدارس حكومية تابعة لنظام التعليم العام أنشئت في التسعينيات وتعرف بمدارس الفرصة الثانية بمساعدة منظمة "يونيسف" ووزارة التربية والتعليم والمجتمع المحلي. ويتم افتتاحها في الغالب في المناطق محدودة السكان المحرومة من المدارس والمؤسسات التعليمية. وتتميز بنظام مرن يسمح بتدريس أكثر من مستوى في نفس الفصل. وهناك أشكال مختلفة من هذه المدارس التي تم تطويرها كي تستجيب إلى حاجات محددة مرتبطة بالمجتمع المحلي أو بالوضع الاجتماعي أو الجغرافي. وتقدم مدارس المجتمع في المناطق الريفية المحرومة مستوى تعليمياً معادلاً لحلقة التعليم الابتدائي، وهناك المدارس الصديقة للفتيات الهدف منها هو تقديم تعليم ذي جودة عالية

ومناسب ومرن . تستهدف هذه المدارس بشكل أساسي البنات اللاتي لم يلتحقن أو لم يرغبن في الالتحاق بالتعليم الابتدائي أو اللاتي تسرين من التعليم .وتكيف المدارس نفسها مع الضروريات المحلية وتقبل البنات في سن من ٦ إلى ١٤ عامًا .والأولوية تكون للأطفال الأكبر سنًا وخصوصًا البنات، ويُسمح بالتحاق الذكور بنسبة لا تتجاوز (٢٥%).

ويقدم قطاع التعليم في مصر برنامجًا لمرحلة رياض الأطفال للمرحلة العمرية (٤ - ٥) سنوات وهو يعادل المستوى (إسكد - ٠)) في التصنيف الدولي ولكنه ليس جزءًا أساسيًا من السلم التعليمي أو من التعليم الإلزامي ، بمعنى أن الانتظام في هذه المرحلة لا يعتبر شرطًا مسبقًا لقبول بالمرحلة الابتدائية.

٣ - الموقف الراهن لمراحل التعليم في مصر :

سيتم هنا تناول الموقف الراهن لمراحل التعليم في مصر عن طريق تحليل الوضع الراهن والحكم عليه من خلال الأبعاد الأساسية للإصلاح وهي: الإتاحة والجودة وإدارة النظام.

(أ) بُعد الإتاحة :

يقصد بالإتاحة مدى قدرة النظام على توفير فرص متكافئة للسكان في سن التعليم للالتحاق بالنظام التعليمي ، دون اعتبار للنوع أو المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو أي اختلافات أخرى وتستهدف النظم التربوية والمبادرات الدولية كالتعليم للجميع و الألفية، استيعاب جميع الأطفال في سن التعليم، وقد استهدفت الحكومات المصرية المتعاقبة الإتاحة كأولوية أولى على مدار العهود السابقة، وقد أبلت بلاء حسنًا رغم ما صادف ذلك من عقبات مثل زلزال التسعينيات والزيادة المضطردة في عدد السكان ، حيث أن عدد المدارس قد تخطى (٤٧) ألف مدرسة بها ما يزيد عن (٤٥٠) ألف فصل تستوعب أكثر من (١٨) مليون تلميذ، (٩%) منهم ملتحق بالتعليم الخاص.

ويمكن القول أن الموقف الراهن في مصر بالنسبة لإتاحة الخدمة التعليمية لجميع الأطفال في سن التعليم ما يأتي:

- مازال معدل القيد برياض الأطفال بعيدًا عن ما تم استهدافه في الخطة الاستراتيجية السابقة، فهناك نقص كبير في قاعات رياض الأطفال، وما تستلزمه من كوادر مدربة، وهو

ما يتطلب دعم مجتمعي لتدبير الموارد اللازمة، وكذلك تنشيط الطلب من خلال التوعية بأهمية مرحلة رياض الأطفال وخاصة في المناطق الريفية.

- يوجد نسبة (٥%) تقريباً من الأطفال سن (٦) سنوات لم يلتحقوا بالصف الأول الابتدائي، وقد يرجع ذلك لعدم قدرة النظام للوصول لجميع الأطفال في سن (٦) سنوات وعدم امتلاكه لعوامل الجذب اللازمة، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية مثل عدم قدرة الأسرة على تحمل نفقات التعليم، أو قد تفضل الأسرة ابقاء الطفل خارج التعليم ليقوم ببعض الأعمال التي توفر دخل يعين الأسرة، أو نتيجة لعدم توافر عوامل الأمن، مما يجعل بعض الأسر ترفض إرسال أطفالها للتعليم وبخاصة البنات.

- اقتربت معدلات الإتاحة للسكان في سن التعليم الأساسي من الاستيعاب الكامل، وهناك حاجة لحلول نوعية لاستيعاب ما تبقى من هذه الشريحة تأخذ في اعتبارها الأنماط الاقتصادية والاجتماعية، والتوزيع الجغرافي للمجموعات المستهدفة من الأطفال.

- تلاشي فجوة الإتاحة بين الريف والحضر وبين الجنسين وإن كانت قد انعكست في المرحلة الإعدادية لصالح البنات، إلا إنه مازالت هناك فجوة على المستوى الاقتصادي، فحوالي (٢٠%) فقط من أطفال الشريحة الأفقر بالمجتمع تلتحق بالتعليم الإعدادي، بينما يلتحق (٨٠%) من أطفال الأسر الغنية والمتوسطة بها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠).

- تواضع مساهمة القطاع الخاص في إتاحة الخدمة التعليمية؛ فقد بلغت نسبة المدارس الخاصة من جملة المدارس بالتعليم الإعدادي (١٣.٤%) بينما ضمت تلك المدارس فصولاً تقدر ب (٨.٥%) من جملة فصول المرحلة ككل عام (٢٠١٢م).

- استقرار عدد المدارس الإعدادية المهنية عند (٢٦٩) مدرسة عام (٢٠١٢م)، حيث لم يتم خفضها إلا بعدد (١٣) مدرسة فقط منذ عام (٢٠٠٦ / ٢٠٠٧) وتجدر الإشارة إلى أنه كان من المستهدف تقليصها بنسبة (٥٠%) خلال سنوات الخطة السابقة.

- هناك حاجة للتوسع في إتاحة التعليم الثانوي بشقيه وخاصة في المناطق الريفية، مع الأخذ في الاعتبار أن التعليم الثانوي قد أصبح إلزامياً وفق للدستور الجديد (٢٠١٤).

- محدودية الخدمة التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة مازالت محدودة كما وكيفا وتوزيعاً جغرافياً.
- عدم كفاية التغذية المدرسية مازالت لتغطية جميع المراحل التعليمية وعدد أيام السنة الدراسية.

(ب) بُعد الجودة:

وفقاً للعديد من التقارير الدولية المهتمة بشأن التعليم المصري، فإن مصر قد خاضت شوطاً كبيراً في مجال إتاحة الخدمة التعليمية بشكل عام. وفيما يتعلق بمستوى جودة الخدمة التعليمية؛ فقد أشارت تلك التقارير إلى أن التحدي الحقيقي الذي يواجه نظام التعليم قبل الجامعي في مصر هو مدى قدرته على تحسين مستوى تلك الخدمة.

تواجه الجودة عدة أمور رئيسة أهمها: تقليل كثافة الفصول ومواجهة تدنى مستويات الأداء للطلاب في جميع مراحل التعليم، وخفض نسبة الرسوب والتسرب والغياب، ومواجهة ظاهرة الغش ومعالجة ضعف المستوى في القراءة والكتابة والحساب لدى بعض التلاميذ والاهتمام بممارسة الأنشطة المدرسية واستخدام التكنولوجيا بما يناسب كل مرحلة، وتطبيق التعلم النشط والتقويم الشامل، والتأكيد على التعلم المتمركز على الطفل، وتأهيل المدارس والمعلمين والموجهين لتطبيق التعلم النشط كاستراتيجية لتحسين مستوى جودة العملية التعليمية.

(ج) بُعد كفاءة نظم إدارة التعليم:

لقد خضع قطاع التعليم قبل الجامعي مثله مثل قطاعات الدولة الأخرى للإدارة المركزية التي تمتد جذورها في مصر لما يزيد عن (٥٠٠٠) سنة، ومضمونها: "أن الحكومة المركزية تجمع الأدوار الخاصة بعمليات التخطيط والموازنة والتمويل وتخصيص الموارد والتنظيم والمتابعة /التقويم وتوصيل الخدمة" (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٤).

ولقد عانت المنظومة الإدارية لفترات طويلة من تحديات أضعفت من كفاءتها وفعاليتها في تحقيق النتائج المرجوة من القطاع، وهي:

- تضخم في أعداد الإداريين انعكس في زيادة كبيرة في معدل الإداريين إلى المعلمين مقارنة بالمعدلات العالمية، مما يعني إنفاق حصة جوهريّة من الأجور في أغراض غير مرتبطة بالتدريس، وقد تحسن الوضع نتيجة لتبني سياسات تقضي بوقف التعيينات الإدارية، كما أن تطبيق كادر المعلمين قد ساعد على عودة نسبة ملحوظة من الإداريين إلى مهنة التدريس.
- تعاني دواوين عموم الوزارة والمديريات والإدارات التعليمية الترهل الشديد في العمالة، وضعف الإنتاجية، وسوء جودة الخدمة بشكل مثير للانتباه. وتشير المؤشرات إلى أن الزيادة في حجم الهيكل الإداري بقطاع التعليم قبل الجامعي المصري قد وصلت إلى مستويات غير مسبوقة عالمياً (World Bank, 2005) هذه إلى جانب عدم وجود وصف وظيفي لجميع الوظائف والمهام بالقطاع ككل، مع عدم إمام العاملين بمهامهم ومسئولياتهم وسلطاتهم. كما أن أسلوب اختيار القيادات التعليمية كان قائماً على الأقدمية وليس الكفاءة مما يؤدي إلى غياب مفهوم القيادة التعليمية، ولا يوجد آلية واضحة لتبادل الخبرات والمعلومات بين المستويات القيادية المختلفة. إضافة لتضارب المسؤوليات والاختصاصات والسلطات الحادث على جميع المستويات الإدارية وعلى المستويين المركزي واللامركزي.
- الفائض من المعلمين المعيّنين ويظهر ذلك المعدلات المنخفضة لنصيب المعلم من التلاميذ في معظم مراحل التعليم مع نقص في التأهيل التربوي.
- على الرغم من توافر بنية تحتية هائلة للتدريب لدى قطاع التعليم قبل الجامعي، لكنها ليست مستغلة الاستغلال الأمثل . لقد أصبح دور الإدارة المختصة بالتدريب قاصراً فقط على تدريب العاملين بقانون (٤٧) للعاملين بالدولة، أما ما يندرج تحت قانون (١٥٥) وتعديلاته (المعلمين، والموجهين، ومدراء المدارس) فالمسئول عن تدريبهم هي الأكاديمية المهنية للمعلم.
- غياب نظام مؤسسي متكامل للمتابعة والتقييم قائم على النتائج، رغم أن هناك العديد من الإدارات التي تقوم بعناصر من المتابعة والتقييم لكنها تعمل في غياب كامل للتنسيق

والتكامل نتيجة لعدم وجود هيكل تنظيمي يحدد الواجبات والمسئوليات عبر المستويات الإدارية المختلفة.

المحور الثاني: المشكلات الملحة في التعليم المصري:

بعد عرض تحليل الوضع الراهن للتعليم في مصر يمكن القول بأن: المشكلات الملحة في التعليم المصري تتمثل فيما يأتي:

(١) مشكلات الإتاحة: وتتمثل في:

- ضعف الإتاحة والإعداد المبكر للتعليم في مرحلة رياض الأطفال ومحدودية انتشارها.
- نقص الإتاحة والاستيعاب في مرحلة التعليم الأساسي.
- مشكلات التسرب والرسوب والغياب والغش في مرحلة التعليم الأساسي.
- نقص الإتاحة والاستيعاب وإنهاء مرحلة التعليم الثانوي.
- مشكلات الأبنية التعليمية وانعكاساتها على الأداء التعليمي (كثافة الفصول - الفترات الدراسية

(٢) مشكلات الجودة: وتتمثل في:

- تدنى جودة نوعية التعليم في المرحلة الابتدائية وغياب المكون التكنولوجي فيها.
- ضعف المهارات الأساسية في الصفوف الثلاثة الأولى الابتدائية (القراءة والكتابة والحساب والاتصال).
- غياب الاهتمام بالتحسين الكيفي للمناهج، من خلال رؤية نقدية لعمليات التطوير القائمة، والنظرة المستقبلية التي يمكن تبنيها وخاصة في مجال العلوم والرياضيات واللغات، تطوير الكتاب المدرسي بشقيه الطباعي والتعليمي والبدائل التقنية له.
- غياب الأنشطة المدرسية وكيفية تفعيلها، كجزء هام وضروري لاستكمال عمليات التعليم والتعلم.

- نظم التقويم والامتحانات ومشكلاتها، والرؤية المستقبلية لتطوير منظومة التقويم التربوي، وعلى قمتها نظام الثانوية العامة الجديد والذي يعد من أهم أولويات التعليم في المرحلة المقبلة.
 - غياب التوظيف الأمثل لتكنولوجيا التعليم .
 - تفتش مشكلة الدروس الخصوصية.
 - انفصال مخرجات التعليم العام عن حاجات المجتمع.
 - ضعف التعامل مع المناطق الأكثر فقرًا والأدوار الجديدة المتوقعة للتعليم فيها.
 - المواطنة وضعف التركيز على القضايا الأكثر احتياجًا لتكريسها.
 - ضعف الإنتاجية والكفاءة التعليمي، والقصور في كل من الأداء المدرسي - والانضباط والانتظام في المدارس - وضعف القدرة على الاحتفاظ بالطلاب- انخفاض جاذبية المدرسة.
 - غياب الخدمات المدرسية المقدمة للطلاب.
 - ضعف الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة.
 - غياب المحاسبية والشفافية في النظام التعليمي.
- (٣) مشكلات البنية التنظيمية التعليمية: وتتمثل في:
- عدم كفاءة البنى التنظيمية لأجهزة التعليم، وغياب إعادة الهيكلة، وضعف التركيز على الأعمال الأساسية للتعليم.
 - ضعف تطبيق سياسات المركزية واللامركزية، للتوصل إلى صيغة مناسبة نحو اللامركزية والمركزية.
 - عدم التركيز على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية بأنواعها في الوزارة والمحليات.
 - ضعف نظم الاتصال والمعلومات واتخاذ القرار.
 - السلم التعليمي ومدى كفاءته ومرونته.
 - تعدد أنظمة التعليم (الخاص والأجنبي وتعليم اللغات) في التعليم العام.

المحور الثالث: استراتيجية التعليم الجديدة في مصر:

تواجه مصر في الآونة الأخيرة أزمة خانقة ناتجة عن تفاقم مشاكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعدم وجود آليات واستراتيجيات تكون قادرة على إيجاد حلول لهذه المشاكل من جذورها ولا سبيل للخروج من تلك الأزمة التي تكاد تعصف ليس فقط بحاضر مصر ولكن بتاريخها ومستقبلها أيضاً سوى التعليم.

فالتعليم يُعد العنصر الأكثر فاعلية في تحقيق تقدم وحضارة الأمم والشعوب، ولا يمكن لأى دولة أن تسعى إلى تحقيق التقدم والرفاهية لشعبها وهي تعتمد على دعائم ومركبات أخرى غير التعليم، لأن التعليم هو الوحيد القادر على تنمية وتطوير العنصر البشري، والبشر هم فقط الذين يصنعون التطور والتقدم.

والاهتمام بجميع مراحل التعليم والعمل على تطويرها أصبح من الضروريات المهمة التى تسعى الدول المتقدمة والنامية إلى تحقيقها، ولا بد من الاهتمام بالتعليم الإلزامي على وجه الخصوص، لأنه يعد بمثابة قاعدة وأساس لجميع مراحل التعليم الأخرى.

وفى الآونة الأخيرة، شهد التعليم - عموماً - والتعليم الإلزامي - خاصة - اهتماماً كبيراً من جانب القيادة السياسية، حيث اعتبرت التعليم قضية أمن قومي والمشروع القومي لمصر، وأعلن السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية أن عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ م هو عام التعليم في مصر، وكذلك ثم عقد العديد من المؤتمرات والندوات لمناقشة قضايا التعليم في مصر، وتم إصدار العديد من القوانين والقرارات الوزارية التي سعت إلى تطوير البنية التنظيمية للتعليم الإلزامي، وإدخال فلسفات واتجاهات ومفاهيم حديثة، والعمل على إضافة مناهج ومقررات دراسية جديدة. ومن هذه المنطلقات تم وضع الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر في الفترة من ٢٠١٤ - ٢٠٣٠ م. والتي سنحاول هنا عرضها باختصار مع التركيز علي ما سيتم تطبيقه منها في العام الدراسي ٢٠١٨ / ٢٠١٩ م .

(١) الاستراتيجيات الحاكمة والموجهة لأنشطة الخطة الاستراتيجية:

- تطوير المناهج بما يحقق ترسيخ الانتماء الوطني المصري، والحفاظ على الهوية، وصولاً إلى المنهج الفردي الشامل الذي يتيح مساحة واسعة من الاختيارات للطلاب وتنمية الإبداع.

وتمكنه من المهارات اللازمة لإتقان اللغة العربية، إضافة إلى تعلم لغة أجنبية عالمية على الأقل . وامتلاكه القدرة على العمل الجاد مع الآخرين بفعالية، و ذلك في إطار التركيز على بناء الشخصية أكثر من الاستيعاب وحفظ المعلومات.

- إتاحة الفرص المتكاملة لاستيعاب وتعليم جميع الأطفال من عمر (٥ - ١٨ سنة)، وتحسين قدرة المدرسة على الاحتفاظ بهم والحد من تسربهم.
- التوصل إلى معالجات غير تقليدية لمواجهة القصور الشديد في كفاية المباني والتجهيزات المدرسية والتصدي للحد من الكثافات العالية للفصول (التمويل، الأراضي).
- التركيز على المدرسة الابتدائية بما يؤهلها لأن تكون قاعدة قوية للمراحل الأعلى، مع الاهتمام الشديد بتنمية قدرات التلاميذ للتمكن من أساسيات الحساب ومهارات الكتابة والقراءة والتعامل مع التقنية في إطار قيمي ينمي شخصية الطفل في جوانبها كافة.
- إكساب المتعلم الكفايات الأساسية لمجتمع المعرفة والقائمة على القدرة على التعلم المستمر واكتساب قيم المواطنة الرقمية. والتأكيد في منظومة المناهج على أن تنمية المعرفة وإنتاجها كعنصر إنتاجي حاكم لأنها هي المستقبل.
- الأخذ بالمناهج العالمية غير المحملة ثقافياً، مثل: الرياضيات والعلوم واللغات والجغرافيا.
- مواجهة قضايا التقويم والامتحانات وصولاً إلى نظم تعيد التعليم إلى طبيعته ووظيفته الأساسية.
- التوصل إلى الصيغ التكنولوجية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة وتداولها بين الطلاب والمعلمين ومن يرغب من أبناء المجتمع.
- بنية محدثة لتخصصات التعليم الفني والتدريب المهني تتماشى مع الاتجاهات المعاصرة وتتوافق مع متطلبات سوق العمل من خلال منهج مطور لجميع التخصصات يستند على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمليات التعليم و التعلم وتقويم الطلاب على أساس معايير الجودة في إطار من الحوكمة واللامركزية والتنمية البشرية المستدامة.

- إعادة الاعتبار للأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والفنية في مختلف مراحل التعليم، واعتبار وجود الملاعب والمسارح والمكتبات والقاعات المجهزة لتنمية المهارات في مختلف المجالات مسألة تتساوي في أهميتها مع بناء الفصول والمعامل البحثية .
- توفير بيئة مدرسية جاذبة ومنضبطة وآمنة وخالية من العنف والسلوكيات غير المرغوب فيها، وتعمل كل الوقت على احتواء الطلاب وإشباع احتياجاتهم التربوية والتعليمية وتوفير الخدمات والرعاية المتكاملة للطلاب.
- تطوير بيئة التعلم وتزويدها بالتقنيات المطلوبة لتحسين التعليم ببيئة تعليمية ثرية التقنية بدءاً من المرحلة الابتدائية من خلال تحسين المكون التكنولوجي فيها.
- تحقيق ميزات تنافسية على المستويات الإقليمية والعالمية في مجالات العلوم والرياضيات وعلوم وفنون الاتصال“ أفضل طلاب على المستوى الإقليمي ومنافسين عالمياً على المراكز الخمسة عشر في العلوم والرياضيات .”ومراكز تتفق والرؤية الوطنية للتعليم في الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم (SLRIP) .
- التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين، وبما يحقق التجديد المعرفي والمهني للمعلمين كل خمس سنوات وصولاً إلى المعلم المتجدد والمرشد والميسر للتعلم . والتركيز على المعالجات الشاملة لقضايا المعلمين وإيجاد الحلول المتوازنة لحاجاتهم، وبما يحقق تحسين الأداء التعليمي.
- إعادة هندسة النظام التعليمي لتحقيق الفاعلية والانسيابية بين عناصره وحلقاته. إعداد وتنمية قيادات العمل التربوي والإداري، والتركيز على الإعداد المتميز لمدير المدرسة والقيادات في المستوى الأعلى، قائد متمكن من القدرات الإدارية والمالية والفنية والتكنولوجية المتقدمة من خلال نظام يدعم التمكين.
- التوجه نحو نظام تعليمي متوازن بين المركزية واللامركزية من خلال تطوير البنية التنظيمية للوزارة والمديريات والإدارات والمدارس؛ إعمالاً لتفعيل دور المدرسة كوحدة أساسية في التنظيم قادرة على إدارة ذاتها؛ بما يحقق تحسين حالة التعليم المقدم للطلاب في مدرسته وفصله وتمركز العمليات التعليمية ومخرجاتها في النظام حول الطالب.

- بناء نظام متكامل ومتطور للمحاسبية قائم على الشفافية يعتمد على المتابعة الحقيقية للأداء وتقويمه المبني على مؤشرات ومحددات الأداء على المستويات التعليمية كافة للتأكيد على الجودة النوعية والكمية لمخرجات التعليم.
- توفير مستلزمات تنفيذ الخطة وتدبير متطلبات التمويل اللازمة لتحقيق برامجها ومشروعاتها، مع التأكيد على التوظيف الأمثل للموارد المتاحة، وتنمية الموارد الذاتية، والبحث عن مصادر فعالة غير تقليدية لمواجهة أزمة التمويل والأراضي والمباني، وتوفير متطلبات النجاح للبرامج والمشروعات.
- تطوير منظومة واستراتيجيات العمل في المراكز والهيئات الداعمة لوزارة التربية والتعليم بما يدعم التطوير الحقيقي للعمل التعليمي في الفصل والمدرسة من خلال إجراء البحوث وعمليات التقويم والتدريب، وتوظيف نتائجها في عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات التربوية، وتقديم الحلول لمعالجة المشكلات المتعلقة بالعملية التربوية ميدانياً.
- التأكيد على المشاركة الفعالة للأسرة والدعم المجتمعي من خلال مجالس الأمناء لعمليات التعليم والتعلم (بما يحقق المحاسبية الأفقية).
- تحديث منظومة التشريعات التعليمية وذات الصلة والمؤثرة فيها، بما يتفق وعمليات تطوير النظام التعليمي في جوانبه كافة.
- إعداد كل الطلاب للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي والحياة المهنية، من خلال تحسين قدرة نظام التعليم على تحقيق الأداء المتميز داخل الفصول الدراسية على نحو مستمر بمعايير أكاديمية جيدة مع تقديم خدمات الدعم الفعالة.
- دعم وتعزيز قدرة نظام التعليم على مواصلة التحسن، من خلال الاستخدام الأفضل واسع النطاق للبيانات، والأبحاث، والتقويم، والشفافية، والتحديث، والتكنولوجيا.

(٢) الركائز الأساسية للخطة الاستراتيجية:

- تتمثل الركائز الأساسية للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر (٢٠١٤ - ٢٠٣٠) فيما يلي:

(أ) الإتاحة:

- على كافة المستويات التعليمية:
- بناء فصول جديدة للوفاء بمتطلبات التعليم الإلزامي.
- تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين البيئات المختلفة ريف/ حضر ، مناطق راقية وشعبيةالخ.
- إنشاء المدارس بالتعاون مع المجتمعات المحلية لإتاحة فرص تعليمية لكل الأطفال خارج نظام التعليم.
- توفير عدد كاف من المدرء والموجهين والميسرين والعمال المدربين في مجال التعليم المجتمعي.
- التعاون مع وزارة الشباب ووزارة الرياضة لاستغلال مراكز الشباب والمراكز الثقافية.
- التعاون مع كافة الوزارات والهيئات والجمعيات والجهات المانحة لسد الفجوة في المباني التعليمية.

(ب) الجودة:

- تحسين المباني المدرسية : التأكد من أن الأبنية المدرسية والأماكن المتاحة والتجهيزات والموارد التي تؤدي إلى تدريس أصيل تركز على المعايير القومية.
- المناخ المدرسي : تحسين جودة الحياة المدرسية لجميع المستويات التعليمية.
- تطوير المناهج : بما يسمح بزيادة قدرة التلاميذ على استخدام التفكير الناقد، ومهارات البحث، والمهارات التحليلية والحياتية، ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- مسايرة المناهج الدولية في العلوم والرياضيات واللغات الأجنبية.

- التوسع في مشروع مناهج القرائية ودعم تعليم اللغة العربية.
- تحسين أداء وتحفيز المعلمين والموجهين والإداريين في تطبيق المناهج الجديدة المطورة التي تتضمن التعلم النشط، والتقويم الشامل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- خفض معدلات الغياب والرسوب والانقطاع عن التعليم.

(ج) إدارة النظام التعليمي:

- البيئة التشريعية و التنظيمية:
- إعادة النظر في القوانين واللوائح للتمشي مع منظومة الإصلاح.
- إعادة هيكلة ما يلزم في ضوء أهداف منظومة الإصلاح.
- التخطيط والتمويل للتعليم:
- تحسين نوعية وكفاءة التخطيط والتقويم والمتابعة للخطط على المستويين المركزي واللامركزي.
- تبني إطار الإنفاق متوسط المدى ودراسات متابعة الإنفاق العام.
- تعظيم الموارد المالية لقطاع التعليم واستثمار المرافق و المنشآت والمدارس الفنية كمصادر للدخل.
- أساليب التقويم والمتابعة:
- تبني نظام للتقويم يتصف بالشمولية والاستمرارية.
- متابعة وتقويم نمو/أداء المتعلم في ضوء مؤشرات الإنجاز لقياس مهارات التفكير الناقد والتحليلي والمهارات الحياتية والبحثية.
- متابعة وتقويم الأداء المدرسي في ضوء المعايير القومية لضمان الجودة.
- إعداد المدارس لممارسة الإدارة القائمة على المدرسة .
- ضمان الحوكمة الرشيدة من خلال المشاركة المجتمعية ومشاركة جميع المعنيين بالعملية التعليمية في عملية دعم واتخاذ القرار داخل المدارس.

- التوسع في تطبيقات نظم المعلومات و الاتصال في التخطيط والمتابعة والتقويم واتخاذ القرارات على جميع المستويات.

(٣) البرامج المختلفة للخطة الاستراتيجية:

هناك مجموعة متنوعة من البرامج شملتها الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر (٢٠١٤/٢٠٣٠) متمثلة في:

أولاً: برنامج مرحلة رياض الأطفال:

الهدف العام: التوسع في مرحلة رياض الأطفال كماً وكيفاً لضمان تقديم تعليم عالي الجودة لتنمية الطاقات الإبداعية والمعرفية والبدنية للأطفال في الشريحة العمرية (٤ - ٥) سنوات، وخاصة في المناطق المحرومة.

ثانياً: برنامج مرحلة التعليم الأساسي:

يستغرق التعليم الأساسي (٩) أعوام، وتنص المادة (٦٠) من قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة (١٩٨١) على أن التعليم الأساسي يهدف إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ، وإشباع ميولهم، وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات، والمعارف والمهارات، العلمية والمهنية التي تتفق وظروف بيئاتهم المختلفة، بحيث يمكن لمن يكمل مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة تعليمية أعلى، وأن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مناسب، وذلك من أجل إعداد الفرد لكي يكون مواطناً منتجاً في بيئته ومجتمعه.

ويتكون برنامج التعليم الأساسي من حلقتين تعليميتين:

(أ) حلقة التعليم الابتدائي: ومدتها ست سنوات ويلتحق بها التلميذ في سن ست سنوات، وينتهي منها في عمر أحد عشر عاماً، وتهدف إلى توفير تعليم عالي الجودة لجميع الأطفال من بداية المرحلة الابتدائية حتى انتقالهم للمرحلة التالية بكفاءة وفاعلية.

(ب) حلقة التعليم الإعدادي: ويلتحق بها التلميذ الذي أتم الحلقة الابتدائية، ومدتها ثلاث سنوات، وهي تعد التلميذ للالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي، وهي حلقة تعليمية توجه جهودها نحو خريج يتقن المهارات اللغوية، والرياضيات، والعلوم، والاتصال، بما يؤسس لانتقاله ونجاحه في المرحلة التالية، وتنمية قدراته الابتكارية والإبداعية، والتواصل على

مستوى عالمي، مع تأكيد ترسيخ قيم المواطنة، والهوية العربية والقيم الدينية، والتكامل مع الآخر وقبوله والتفاعل معه.

ثالثاً: برنامج التعليم الثانوي: وينقسم إلى:

(أ) **برنامج التعليم الثانوي العام:** ويهدف إلى تطوير التعليم الثانوي بما يتوافق مع المعايير العالمية، وبما يضمن جاهزية الخريجين لمرحلة التعليم العالي

(ب) **برنامج التعليم الثانوي الفني:** ويهدف إلى إعداد فني ماهر قادر على المنافسة بالسوق المحلية و الإقليمية والعالمية، ويشارك بإيجابية في تقدم ورُقَى الوطن.

رابعاً: برنامج التعليم المجتمعي: يهدف إلى توفير تعليم مجتمعي لكل الأطفال في سن (٦ - ١٤) الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي أو الذين تسربوا منه، وخاصة الفتيات والأطفال في المناطق الحضرية والريفية الفقيرة.

خامساً: برنامج التربية الخاصة: ويشمل:

(أ) **الموهوبون والفائقون:** ويهدف إلى تزويد المتعلمين الموهوبين والفائقين بتعليم عالي في جودته النوعية في مجالات المعرفة والمهارات المتقدمة، بما يتناسب وقدراتهم الفردية بجميع مراحل التعليم قبل الجامعي.

(ب) **الدمج ومدارس ذوي الإعاقة:** ويهدف إلى تزويد المتعلمين ذوي الإعاقة بفرص تعليمية عالية في جودتها النوعية، ومتكافئة مع أقرانهم من غير ذوي الإعاقة، ودمج ذوي الإعاقة البسيطة بجميع مدارس التعليم قبل الجامعي.

سادساً: برنامج تطوير البنية المؤسسية لمنظومة قطاع التعليم قبل الجامعي في إطار مركزي/لامركزي:

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير البنية المؤسسية لإدارة قطاع التعليم قبل الجامعي من منظومة تقوم على توفير المدخلات إلى منظومة تقوم على النتائج، تعظم من الكفاءة في استغلال الموارد والفاعلية في تحقيق العوائد في إطار متوازن بين المركزية واللامركزية.

وينطوي تحت برنامج التطوير المؤسسي خمسة برامج فرعية، وهي:

(١) تعديل البيئة التشريعية وهيكله قطاع التعليم: ويهدف إلى إعادة النظر في التشريعات والقوانين والقواعد والقرارات القائمة، وتعديل ما يحتاج منها، واستصدار ما يلزم من جديد لتوفير بيئة تشريعية مناسبة تضمن كفاءة وفعالية منظومة إدارة التعليم قبل الجامعي في إطار من الحوكمة الرشيدة.

(٢) برنامج تطوير نظم المعلومات التربوية والمالية: ويهدف إلى توفير نظام متكامل للمعلومات التربوية والمالية على درجة عالية من الجودة متاحة للاستجابة الفورية لصناع القرار وأصحاب المصلحة، تستند على بنية راقية من تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

(٣) برنامج التنمية المهنية وإدارة البشرية: يهدف إلى بناء نظم لإدارة الموارد البشرية متطورة ودينامية، توفر برامج التنمية المهنية كمحور رئيس داعم لإصلاح نظام التعليم قبل الجامعي في إطار من اللامركزية والحوكمة الرشيدة، وفي إطار دولي متميز.

(٤) برنامج المتابعة والتقييم: يهدف إلى إعداد نظام فعال للمتابعة والتقييم مبنى على النتائج، يقيس فاعلية النظام التعليمي وتطبيق السياسات وكفاءة استغلال الموارد على مختلف المستويات الإدارية.

(٥) برنامج الإصلاح المتمركز حول المدرسة: يهدف إلى تطوير إدارة المؤسسة التعليمية في إطار نظام تعليمي يعمل بنظام مركزي / لامركزي متوازن ويدعم التنمية المهنية المستدامة والحوكمة الرشيدة والمحاسبية؛ لتوفير بيئة تعليمية داعمة تحقق جودة التعليم وحقوق الطفل فتنتج مواطنًا مبتكرًا قادرًا على المنافسة في مجتمع المعرفة، ومساهمًا في تنمية وطنه.

سابعًا: البرامج المتقاطعة: وتشمل مجموعة من البرامج المتميزة وهي:

(١) برنامج الاصطلاح الشامل للمناهج: ويهدف إلى تطوير مناهج دراسية للتعليم قبل الجامعي تتفق مع متطلبات ومهارات القرن الحادي والعشرين بمتغيراته المحلية والإقليمية والعالمية، وتسعى لتنمية ثقافة التفكير والإبداع، والحفاظ على القيم الأصيلة للمجتمع المصري وترسيخها، والتأكيد على المواطنة الرقمية، وذلك لإعداد أجيال قادرة على المنافسة عالميًا للوصول إلى مراكز متقدمة في مجال العلوم والرياضيات والتقنيات.

(٢) برنامج تكنولوجيا التعليم: ويهدف إلى التوسع في بنية وتطبيقات وتعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الممارسات التربوية والإدارية بمختلف مستويات منظومة التربية والتعليم لضمان تأهيل التلاميذ لاقتصاد المعرفة مع كفاءة وفاعلية إدارة المنظومة في إطار القيم الرقمية وخدمات الحكومة الإلكترونية.

(٣) برنامج التغذية المدرسية: ويهدف إلى تقديم تغذية مدرسية لجميع الطلاب بمراحل التعليم المختلفة وفقاً لمعايير الجودة الغذائية والتربوية.

كان هذا عرض لأهم محاور وأبعاد الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر ٢٠١٤/٢٠٣٠، وسوف نتناول في المحور القادم ما أثير حول البدء بتطبيق هذه الخطة بداية من العام الدراسي ٢٠١٨ / ٢٠١٩ م ، موضحاً إيجابيات وسلبيات هذه الخطة .

المحور الثالث: استراتيجية التعليم الجديدة في الميزان:

يمثل التعليم الفاعلة الأساسية لتحقيق النهضة والتنمية الشاملة، انطلاقاً من فلسفة أن الإنسان هو أداة التنمية والغاية منها، والثروة البشرية هي أهم ما تمتلكه الشعوب، ويقدر الاستثمار في العنصر البشري بقدر ما يكون التقدم والنهضة، وفي هذا الإطار جاء إعلان الرئيس السيسي في ختام مؤتمر الشباب الذي عقد أخيراً بجامعة القاهرة، أن عام (٢٠١٩) سيكون عاماً للتعليم في مصر باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: مزايا استراتيجية التعليم الجديدة في مصر:

ذكر طارق شوقي وزير التربية والتعليم المصري أن من أهم مزايا الاستراتيجية الجديدة في التعليم ما يلي:

- ١- الإطار الجديد للمناهج ترجمة لمواد الدستور المصري المتعلقة بالتعليم.
- ٢- المناهج الجديدة تمكن الفرد من معارف وقيم ومهارات الحياة في القرن الحادي والعشرين وتساعد على المنافسة.
- ٣- نحاول في هذه الاستراتيجية الجمع بين الهوية الوطنية والخصوصية الثقافية والأخذ بالاتجاهات العالمية في الجودة .

- ٤- تقديم أنشطة متعددة تعمق ثقافات المواطنة والانتماء والثقة بالنفس وقبول الآخر.
- ٥- تهدف هذه الاستراتيجية إلى تخريج شاب متعلم، قادر على التنفيذ، ناقد، مبدع، مبتكر، قادر على حل المشكلات.
- ٦- ربط التعليم بأسواق العمل المحلية والعربية والدولية وتراعي تحديات المجتمع.
- ٧- المناهج تعتمد على: تعلم لتكون، تعلم لتعرف، تعلم للعمل، تعلم للتعايش مع الآخر.
- ٨- فلسفة الإطار الجديد تنص على توفير التعليم للجميع بجودة عالية دون تمييز.
- ٩- خبراء مصريون تعلموا في الخارج والداخل، ودول صديقة ومؤسسات دولية مختصة بالتعليم، شاركوا بوضع المنظومة.
- ١٠- إطار مصري خالص للمناهج الجديدة في كل شيء.
- ١١- القضية ليست تعريباً وإنما نظام جديد بكل أركانه يجعل المدارس الحكومية على مستوى عالمي.
- ١٢- اللغة الإنجليزية ستدرس من اليوم الأول بجميع مدارس الدولة بشكل منفصل.
- ١٣- في المرحلة الابتدائية سيدرس الطلاب باقة متعددة التخصص تتضمن: "اللغة العربية + التاريخ + الجغرافيا + العلوم + الرياضيات.
- ١٤- تثبيت اللغة العربية كلغة أم، استوجب أن تكون الباقية متعددة التخصصات باللغة العربية.
- ١٥- إضافة مصطلحات علمية ورياضية لتدريس اللغة الإنجليزية من KG1 حتى الصف السادس الابتدائي.
- ١٦- إلغاء الباقية متعددة التخصصات في المرحلتين الإعدادية والثانوية والانتقال لمواد أساسية وأخرى اختيارية.
- ١٧- تدريس العلوم والرياضيات كمواد منفصلة باللغة الإنجليزية بدءاً من الصف الأول الإعدادي.
- ١٨- بدءاً من الصف السابع تبدأ إضافة لغة أجنبية أخرى بجانب اللغة الإنجليزية.

١٩- نتحول في النظام الجديد من أنواع أخرى من التعليم اضطررنا إليها حينما كان التعليم الحكومي رديئاً.

٢٠- نهدف للتنافس المباشر والشريف مع ما كانت تقدمه المدارس التجريبية أو الخاصة لغات في النظام القديم.

٢١- معنى ترجمة العلوم والرياضيات في الابتدائية للغة الإنجليزية أن اللغة الأجنبية عند الطفل تكون اللغة الأم، مع ما في ذلك من فقدان لكفاءة تعلم اللغة العربية وبالتالي الهوية.

٢٢- الإبقاء على مدارس "حكومي مميز" أو "خاص مميز" لكن التميز سيكون في الخدمات المقدمة وليس في صلب الفلسفة التعليمية الجديدة.

كما ذكر طارق شوقي أن من أبرز نقاط نظام الثانوية العامة الجديد أنه في هذا النظام سوف تصبح شهادة الثانوية العامة شهادة منتهية ولا علاقة لمجموع الثانوية العامة للقبول في الجامعات، لن يكون هناك في المنهج كتب مدرسية ولا وجود لنظام المنهج المحدد وبالتالي لن يكون الطالب بحاجة إلى الدروس الخصوصية، ويُعد دور الطالب هو الدور الأساسي في العملية التعليمية، كما يتيح لخريجي الثانوية العامة العمل بشهادة الثانوية في الوظائف التي لا تتطلب شهادة جامعية، ويمكن لطلاب الثانوية العامة التقدم للخدمة في القوات المسلحة قبل الدخول إلى الجامعة، وأشار إلي أنه يحسب مجموع الثانوية العامة تقديرياً في الصف الأول والصف الثاني والصف الثالث الثانوي، وأكد علي أن التعليم سوف يكون قائماً علي العلاقة بين المعلم وطلابه، وسوف يستخدم الطالب الأبحاث والتصفح ومشاهدة الفيديوهات للتعلم، ويكون دور المعلم إرشادي لتوجيه الطالب.

وأشار أيضاً إلي أنه سوف يكون المحتوى العلمي أقل في الدراسة ، وسوف تركز الوزارة علي الاهتمام بالأنشطة ، وسوف يتم العمل على ملف لكل طالب للأنشطة الفنية والأدبية الخاصة بالطالب بالإضافة إلى الأنشطة الرياضية والاجتماعية. إلغاء نظام العلمي والأدبي فسوف يدرس الطالب بعض الموضوعات التي تطلب منه مثل دراسة كيمياء الماء أو الخواص الفيزيائية والجيولوجية الخاصة بالماء.

كما أن الوزارة بنظام الثانوية العامة الجديد سوف تخصص بعض الدرجات على الحضور والإلقاء في الفصول وامتحانات الشفوي، كل طالب سوف يكون له ملف خاص به منذ بداية الصف الأول الثانوي مدون فيه ملاحظات المعلمين الخاصين به وإذا كان يوجد مهارات أدبية أو رياضية أو درجات تفوق في مادة معينة، وهذا الملف يجب أن يتقدم به الطالب عند التقدم للقبول في الكلية.

كما أشار طارق شوقي إلي أنه بعد الغاء التنسيق في نظام الثانوية العامة الجديد أصبح تقدير الثانوية العامة ممتاز، جيد جداً، جيد، مقبول، سوف يتقدم الطالب الحاصل على الثانوية العامة بعد إعلان كل كلية على حدة عن حاجتها لعدد معين من الطلاب كمثال تعلن كلية طب القاهرة عن حاجتها لـ (٥٠٠) طالب فقط، وأي طالب يرغب في التقدم إلى الكلية يأخذ ملفه ويتقدم إلى الكلية التي يريد التقدم لها، وسوف تعلن الكلية عن امتحانات القبول الخاصة بها في الكيمياء أو الرياضيات أو الفيزياء، وسوف تكون جميع الامتحانات عن طريقة الحاسب الآلي وغير خاضعة للعنصر البشري، بالإضافة أنه يجوز للطالب التقدم لجميع كليات الطب في جميع أنحاء الجمهورية وإذا لم يتوفق في الاختبارات يجوز له التقدم مرة ثانية ، ولكن بشرط عدم مرور خمسة سنوات من تاريخ حصوله علي شهادة اتمام الثانوية العامة.

ثانياً: عيوب استراتيجية التعليم الجديدة في مصر:

هناك بعض النقاط التي اثارت جدلاً كبيراً في المجتمع المصري مرتبطة بتطبيق هذا النظام الجديد في التعليم منها:

- ١- أشيع عن هذه الخطة أنها تعريب للتعليم في مصر وهو غير صحيح . اللغة الانجليزية ستدرس حسب الخطة بدءاً من KG1 في المدارس الحكومية . القصة كلها في التعليم الاساسي في لغة الوحدة المتعددة التخصصات . هل تكون بالعربي او الانجليزي؟ والطبيعي أنها تكون باللغة العربية، حفاظاً علي اللغة الأم للدولة.
- ٢- إلغاء المدارس التجريبية وهي مدارس اللغات لمتوسطي الدخل ودمجها مع المدارس الحكومية . وفي رأبي انه قرار غير حكيم وغير ذكي وأثار جدلا كبيرا لاداعي له ، لأن

- نسبة هذه المدارس لا تمثل سوي (١%) فقط من عدد المدارس في مصر. وما تم تطبيقه علي المدارس الدولية كان يجب ان يتم تطبيقه علي مدارس اللغات التجريبية.
- ٣- الخطة لم تتضمن اهتمامًا وتركيزًا واضحًا علي المعلم، رغم أنه هو اساس تنفيذ الخطة، وهو العنصر الأكثر فاعلية وتأثيرًا في العملية التعليمية ككل. كما يجب النظر بجدية إلى وضع المعلمين في مصر وحالتهم المعيشية ودخولهم المادية.
- ٤- كثافة التلاميذ في الفصول وتردي الأبنية التعليمية، وبالتالي يبقى الكلام عن الميزانية لتحقيق هذا الحلم .. هل يتحقق الحلم ب (٤%) من الميزانية حسب الدستور؟
- ٥- تطبيق الاستراتيجية الجديدة كان ينبغي أن يتم بشكل تدريجي علي مستوي الجمهورية وليس بشكل عام علي كل الجمهورية مرة واحدة ، بمعنى أنه كان يفضل اختيار عينة مقصودة من المحافظات (محافظة حدودية واخري في الدلتا ومحافظة من الصعيد بالإضافة إلي القاهرة) وبدء التطبيق التدريجي ثم معالجة الأخطاء التي تنجم عن هذه التجربة ، وبعد ذلك يتم التعميم علي مستوي الجمهورية.
- ٦- كان ينبغي أن يكون التطبيق بدءً من مرحلة رياض الأطفال والصف الأول الابتدائي فقط، ولا داعي بتطبيق ذلك علي الصف الأول الثانوي، وترك التجربة تسير بشكل طبيعي مثلها مثل أي نظام جديد .

الخلاصة:

تتمتع الاستراتيجية الجديدة بمجموعة من المزايا لا يمكن إنكارها ومنها: التركيز على المهارات، ودمجها بالعلم والمعرفة والعملية التعليمية رؤية سليمة مواكبة لأحدث الاساليب التعليمية في الغرب. مهارات مثل: الابداع، التفكير النقدي، حل المشكلات، التعاون، التفاوض، صنع القرارات، الانتاجية، ادارة الذات، المشاركة ، والمحاسبية. وأيضًا ربط القيم بالمهارات وبالقضايا المجتمعية، وكذلك التركيز على أهمية اللغة العربية من حيث الهوية والانتماء، كما أنها ركزت علي دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج بدءًا من التعليم الأساسي، أيضًا فكرة الوحدات متعددة التخصصات في التعليم الاساسي تُعد ميزة مهمة في الاستراتيجية، وفعلا مطبقة في دول مثل اليابان و سنغافورة وغيرها، وتتطلب دمج مناهج

نظام التعليم المصري (الواقع والمأمول) في ضوء الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ - ٢٠٣٠ م.

متعددة في الرياضيات والعلوم واللغة والتاريخ والجغرافيا في إطار موحد . ولها مزايا تعليمية متميزة.

وبذلك يمكننا القول أن الاستراتيجية الجديدة هي استراتيجية طموحة ومتميزة وقد تنقل مصر نقلة نوعية في التعليم ، شريطة أن يتم تطبيقها وتنفيذها بشكل علمي ومنهجي سليم.

المراجع

- (١) أحمد عزت عبد الكريم. (٢٠١١). تاريخ التعليم في مصر. الهيئة العامة لقصور الثقافة.
- (٢) إميل نبيل زكي . (٢٠٠٧). دراسة مقارنة للتعليم الإلزامي في كل من جمهورية مصر العربية وفرنسا. رسالة ماجستير . كلية التربية. جامعة سوهاج. مصر.
- (٣) أمين محمد النبوى. (٢٠٠٧). الاعتماد الأكاديمي وإدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي. القاهرة : الدار المصرية اللبنانية .
- (٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠١٠) . تقرير التنمية البشرية .مصر: القاهرة.
- (٥) تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٤.
- (٦) فريد راغب النجار. (١٩٩٩). إدارة الجامعات بالجودة الشاملة - رؤى التنمية المتواصلة. القاهرة : ايتراك للنشر والتوزيع .
- (٧) فريد راغب النجار،. (١٩٩٧). "رؤية إدارة الجودة الشاملة والتنمية المتواصلة مفتاح القرن الحادي والعشرين"، المؤتمر السنوي السابع لإدارة القرن الواحد والعشرين، والمنعقد بمركز وايدسيرفيس للاستشارات والتطوير الإداري بالقاهرة.
- (٨) محمد عباس محمد عبد الرحيم. (٢٠٠٣). إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها على جامعة جنوب الوادي في ضوء ثقافتها التنظيمية (دراسة ميدانية) . رسالة دكتوراه . كلية التربية . جامعة أسيوط.
- (٩) وزارة التربية والتعليم. الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ - ٢٠٣٠ م . التعليم المشروع القومي لمصر . معاً نستطيع .